سلطة دبي
للخدمات المالية

خطة العمل | 2020/2019

خطة العمل 2020/2019

كلمة رئيس مجلس الإدارة	2
سلطة دبي للخدمات المالية	6
رؤية سلطة دبي للخدمات المالية وأسلوبها التنظيمي	7
أهداف ومبادئ سلطة دبي للخدمات المالية	8
كلمة الرئيس التنفيذي	10
المواضيع الاستراتيجية	14
أولويات القطاع	15
الخدمات المصرفية	16
التأمين	17
إدارة الثروات	18
الأسواق	19
الأولويات عبر القطاعات	19
مكافحة غسل الأموال/ الجرائم المالية	20
التكنولوجيا المالية والصمود السيبراني	21
التدقيق	22
مراجعات كتيب القواعد	23
التنفيذ	24
الأولويات على مستوى السلطة	24
التحول الرقمي	25
تعزيز القدرات الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة	26
الإنجاز حسب خطة العمل	27

كلمة رئيس مجلس الإدارة

صائب أيغنر

رئيس مجلس الإدارة

> يسرني أن أقدم لكم خطة العمل السابعة لسلطة دبي للخدمات المالية للعامين 2019 و2020، حيث تأتي هذه الخطة تباعًا لفترة شهدنا فيها إنجازات هامة وتوسع في نطاق أعمال مركز دبي المالي العالمي وترسيخ دوره بشكل مستمر.

لقد لعبت سلطة دبي للخدمات المالية دورًا رئيسيًا في المساعدة على إنشاء مركز دبي المالي العالمي ليكون أحد المراكز المالية القيادية على مستوى العالم. ويتمثل الهدف من خطة عملنا في مواصلة العمل على أساس التزامنا بالمعايير الدولية وأفضل الممارسات لاستمرار نمو مركز دبي المالي العالمي ودعم اقتصاد إمارة دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وتوضح خطة العمل هذه، عزمنا على المساهمة في التنفيذ المستمر لرؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، ورئيس مجلس الوزراء بدولة الإمارات العربية المتحدة، وحاكم إمارة دبي، الرامية إلى تأسيس مركز مالي ذات طراز عالمي رفيع يسهم في نمو وتطور إمارة دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة. كما تتابع السلطة بذل جهودها بتوجيه وتشجيع من سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي ورئيس مركز دبي المالي العالمي، وسعادة عيسى كاظم، محافظ مركز دبي المالي العالمي.

يشهد مركز دبي المالي العالمي نجاحات يحتفى بها على مستوى العالم، إذ تصنف إمارة دبي ضمن أكبر عشر مراكز مالية عالمية وفقًا لما ورد في مجلة «ذا بنكر». وعزز بيئة العمل الداعمة، على حلول دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الحادية عشر في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي. وتستمر سلطة دبي للخدمات المالية في الإسهام في نجاح مركز دبي المالي العالمي والازدهار المستمر لإمارة دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات القادمة. كما سندعم إطار مبادرة الاقتصاد الإسلامي فيما يتعلق بكافة أنواع أنشطة التمويل الإسلامي ، ومن بينها إدراج الصكوك ببورصة ناسداك دبي، وهي أكبر مقر لإدراج الصكوك على مستوى العالم. كما سندعم خطة دبي لعام 2021، من خلال تبني العديد من مبادرات دبي الذكية ودعم مبادرة بيانات دبي. ستواصل سلطة دبي للخدمات المالية تعاونها في العمل والتنسيق مع الجهات الحكومية بإمارة دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك من أجل مواصلة تحقيق المزيد من النجاحات.

ستخضع دولة الإمارات للتقييم المتبادل لمعايير مجموعة العمل المالي (فاتف) في 2019، وستبقى عملية الاستعداد لهذا التقييم جزءًا أساسياً من خطة عملنا للعامين 2019 / 2020. وستمثل عملية الاستعداد للتقييم المتبادل لمعايير مجموعة العمل المالي إحدى الأولويات الرئيسية على مستوى السلطة ككل خلال فترة خطة العمل. وقد أولينا المزيد من العناية والاهتمام لمكافحة جميع أشكال التمويل غير المشروع منذ إنشاء مركز دبي المالي العالمي، ونسعى دوماً للالتزام به في المستقبل. سنعمل كمؤسسة لتحقيق أفضل نتائج ممكنة لمركز دبي المالي العالمي، وتقديم المساعدة للسلطات الأخرى بدولة الإمارات في عملية استعدادها بأفضل وجه.

تستمر التكنولوجيا المالية الجديدة أو «فينتك» في التأثير بشكل كبير وملموس على صناعة الخدمات المالية، إذا بات بوسعها تغيير طريقة استخدامنا، كأفراد أو كشركات، للخدمات المالية، فضلًا عن تحفيز الكفاءات داخل القطاع وتعزيز الشمول المالي. وإذ نتوقع أن تستمر وتيرة التطور التكنولوجي في قطاع الخدمات المالية، فقد أدرجنا الابتكار ضمن الموضوعات الاستراتيجية خلال السنوات التالية. ويشير الابتكار، كموضوع استراتيجي، إلى استعدادنا لتسهيل التطور التكنولوجي داخل القطاع، مع ضمان حماية أهدافنا التنظيمية من مخاطر التأثير السلبي الناتجة عن تلك التطورات. كما يشير الابتكار إلى تركيزنا على المستوى الداخلي، على السعي للاستفادة من التقنيات الجديدة من أجل تعزيز نهجنا التنظيمي القائم على المخاطر. حيث يشمل الاستفادة من نظم الأتمتة والذكاء الاصطناعي في العمليات التنظيمية وغير التنظيمية، فضلًا عن تسهيل تطوير حلول التكنولوجيا التنظيمية أو «ريجتك» التي تقودها المؤسسات الصناعية.

> ولا يزال بناء كادر متناه من المسؤولين التنظيميين الإماراتيين المطلعين على الممارسات الدولية وأفضل الممارسات التنظيمية من الأولويات الرئيسية في خطتنا.

وتحقيقًا لهذه الغاية، نستمر في تطوير برنامج قادة الغد التنظيميون ودعم ذلك من خلال تعيين الكوادر المناسبة. لقد أدى هذا البرنامج إلى تحقيق نتائج ملموسة في سلطة دبي للخدمات المالية، حيث تولى خريجو برنامج قادة الغد التنظيميون مناصب قيادية على مستوى السلطة والجهات الأخرى بدولة الإمارات العربية المتحدة على حد سواء.

يشرفني أن أكون رئيسًا لمجلس إدارة دولي المستوى ومتميز، يقدم بدوره التوجيه والإرشاد المناسب لرئيسنا التنفيذي وزملائه. وساهم انضمام اثنتين من الكوادر المتميزة له وهما السيدة/ جولي ديكسون والسيدة/ تو سوي ليان، على إثراء قدرات وخبرات مجلس الإدارة لدينا. فضلًا عن التغييرات التي حلت مؤخرًا بإدارتنا من خلال تعيين السيد/ برايان ستايروولت رئيسًا تنفيذيًا جديدًا، ليضيف إلى هذا المنصب سنوات عديدة من الخبرة. وعمل السيد/ ستايروولت سابقاً كمسؤولًا تنظيميًا في الأسواق الناشئة، وحظى من خلالها بتقدير واحترام كل من العاملين والشركات على حد سواء. وكما هو الحال في جميع الجهات التنظيمية، فإن الأفراد هم من يحددون جودة المؤسسة ونجاحها. وإنني على ثقة تامة من أننا سنستمر مع فريق العمل لدينا في المساهمة في النجاح الذي يحققه مركز دبي المالي العالمي. وبالتالي سنقوم بأداء دور حيوي في تحقيق الإنجازات الدائمة لإمارة دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وأود أن أختتم رسالتي بالتوجه بخالص الشكر لجميع العاملين في سلطة دبي للخدمات المالية لعملهم الجاد واجتهادهم، ولكل العاملين داخل مركز دبي المالي العالمي وخارجه لدعمهم المستمر على مدار عام 2018.

صائب أيغنر
رئيس مجلس الإدارة

سلطة دبي للخدمات المالية

سلطة دبي للخدمات المالية هي الجهة المستقلة المسؤولة عن تنظيم الخدمات المالية التي تتم مزاولتها في أو من مركز دبي المالي العالمي ، ويعتبر المركز منطقة حرة مالية متخصصة أنشِئت لهذا الغرض في إمارة دبي، الإمارات العربية المتحدة.

يغطي التكليف التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية إدارة الأصول والخدمات المصرفية والائتمانية والأوراق المالية والصناديق الاستثمارية الجماعية وخدمات الحفظ الأمين والائتمان وتداول العقود الآجلة للسلع والتمويل الإسلامي والتأمين وبورصة الأسهم العالمية وبورصة مشتقات السلع العالمية.

بالإضافة إلى تنظيم الخدمات المالية والخدمات المساعدة، تتولى سلطة دبي للخدمات المالية مسؤولية الإشراف على متطلبات مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب المعمول بها في مركز دبي المالي العالمي وتنفيذها.

رؤية سلطة دبي للخدمات المالية وأسلوبها التنظيمي

رؤيتنا

أن نكون جهة منظِمة مرموقة دوليًا تقود تطوير الخدمات المالية من خلال تنظيم متين وعادل.

رسالتنا

تطوير وإدارة وتنفيذ تنظيم من الطراز العالمي للخدمات المالية ضمن مركز دبي المالي العالمي.

أسلوبنا التنظيمي

التقيد بالتنظيم الذي يستند على تقييم المخاطر وتجنب العبء التنظيمي غير الضروري.

قيمنا

- توقع مستويات عالية من آداب المهنة والنزاهة من سلطة دبي للخدمات المالية ومنتسبيها.
- إظهار الحرفية والاستقلالية والفاعلية والقيادة ودقة اتخاذ القرار فيما يتعلق بأداء مسؤولياتنا.
- ضمان العدل الإداري والإجراء الإستشاري وسهولة التواصل والحيادية والمحاسبة في أداء مهامنا.

أهداف ومبادئ سلطة دبي للخدمات المالية

في أداء تكليفها التنظيمي، تلتزم سلطة دبي للخدمات المالية قانونيًا بالسعي لتحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز العدالة والشفافية والفعالية في الخدمات المالية والنشاطات ذات العلاقة التي تتم ممارستها في مركز دبي المالي العالمي والمحافظة عليها؛
- تعزيز الثقة في قطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي والمحافظة على تلك الثقة؛
- تعزيز الاستقرار المالي لقطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي، بما في ذلك الحد من المخاطر النظامية، والمحافظة على هذا الاستقرار؛
- منع أي سلوك من شأنه أن يسبب أو قد يسبب الضرر لسمعة مركز دبي المالي العالمي أو قطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي، والكشف عنه والحد منه من خلال وسائل مناسبة، تشمل فرض العقوبات؛
- حماية المستخدِمين المباشرين وغير المباشرين والمستخدمين المتوقعين لقطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي؛
- تعزيز الوعي العام بتنظيم قطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي.

لقد أقامت سلطة دبي للخدمات المالية بيئة تعزز المبادئ الإرشادية التي تتمحور حول النزاهة والشفافية والكفاءة وهي تسعى جاهدة للمحافظة عليها.

وقد تمكنت من ذلك بوضع معايير عالية ضمن إطار تنظيمي واضح ومرن قائم على معايير تنظيمية عالمية تلائم أي مركز مالي عالمي حديث.

في ممارسة صلاحياتها وأداء مهامها، تأخذ سلطة دبي للخدمات المالية بعين الاعتبار المبادئ الإرشادية التالية:

- السعي لتحقيق أهداف مركز دبي المالي العالمي حسبما هي مبينة بموجب قانون دبي والقانون الاتحادي؛
- دعم تطوير مركز دبي المالي العالمي كأحد المراكز المالية المرموقة دوليًا؛
- التعاون مع الهيئات التنظيمية في دولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من مناطق الاختصاص وتقديم المساعدة لتلك الهيئات؛
- تقليل الآثار السلبية لأنشطة سلطة دبي للخدمات المالية المتعلقة بالتنافس في قطاع الخدمات المالية؛
- استخدام مواردها بالطرق الأكثر فعالية؛
- الحرص على أن تتناسب تكلفة التنظيم مع منفعته؛
- ممارسة صلاحياتها وتنفيذ مهامها بشفافية؛
- الالتزام بمبادئ الحوكمة الجيدة المناسبة والمقبولة عمومًا.

كلمة الرئيس التنفيذي

برايان ستايروولت

الرئيس التنفيذي

> يسعدني أن أقدم لكم خطة عمل سلطة دبي للخدمات المالية للعامين 2019 و2020، والتي تتناول أنشطتنا الرئيسية وأولوياتنا الاستراتيجية خلال العامين التاليين. وتُعد خطة عملنا متسقة مع أهدافنا وغاياتنا القانونية لضمان تحقيق وتقديم النتائج المتوقعة منا.

ويأتي وضع خطة عملنا عقب فترة من الزمن شهدنا خلالها نجاحات مستمرة على مستوى مركز دبي المالي العالمي وإمارة دبي بشكل أوسع. وتنعكس هذه النجاحات في اتساع نطاق وحجم الشركات المرخصة التي تنظمها سلطة دبي للخدمات المالية التي بلغ عددها 491 في الوقت الحالي ومؤسستي سوق مرخصة، بالإضافة إلى توليها الرقابة على 16 مدققًا مسجلاً و116 من شركات الأعمال والمهن غير المالية المحددة في نهاية عام 2018.

يستمر تزايد حجم مركز دبي المالي العالمي ونضجه على الرغم من تحديات الاقتصاد الكلي التي تمر بها المنطقة والتحديات الجيوسياسية على مستوى العالم، ويعكس ذلك إمكانات النجاح الملموسة على المدى الطويل لمركز دبي المالي العالمي كمكان لممارسة الأعمال، مدعومًا بنظام تنظيمي ذات طراز عالمي قادر على التصدي للتحديات. خلال وضع خطة عملنا، نقوم بمراعاة هذه البيئة الاقتصادية الإقليمية والعالمية والتطورات التنظيمية الدولية والاتجاهات السائدة بين المجتمع الذي ننظمه بالإضافة إلى قدرة مواجهة المخاطر من قبل مجلس الإدارة.

وتشمل هذه الاعتبارات ما يلي:

- سيحظى خضوع دولة الإمارات للتقييم المتبادل لمعايير مجموعة العمل المالي (فاتف) في 2019 باهتمام كبير منا وسيستلزم توافر قدر كبير من الموارد خلال الفترة القادمة، تمامًا كما كان الحال عليه في فترة خطة العمل السابقة. وسيشكل الاستعداد للمراجعة، بما يشمل ضمان التنفيذ الفعال للتغييرات المطلوبة بكتيب القواعد، أحد المحاور الرئيسية التي سينصب عليها التركيز التنظيمي، كما سنستمر في تقديم المساعدة والتعاون مع إمارة دبي والجهات الحكومية الإتحادية في الاستعداد لعملية المراجعة القادمة.

- تخطت مؤخرًا الاقتصادات الإقليمية فترة زمنية انطوت على العديد من التحديات، واتسمت بانخفاض أسعار السلع وتباطؤ اتجاهات النمو على المستوى الإقليمي، إلا أن الأوضاع في المنطقة تتحسن من خلال تقوية الموازنات المالية للحكومة وتسريع وتيرة الاستثمار بالبنية التحتية الإقليمية. ومع ذلك فعلى المستوى العالمي هنالك العديد من المخاطر الرئيسية التي تغيم على مشهد التوقعات الاقتصادية، ومن بينها تراكم الديون في العديد من الاقتصادات وارتفاع أسعار الفائدة وقلة السيولة وتصاعد احتمالية حدوث توترات في التجارة الدولية. وبالنسبة لنا، فمن المهم الاستمرار في رصد الاتجاهات المتعلقة بمخاطر السوق والسيولة في ظل هذا الوضع.

- تباطأت وتيرة التغيير التنظيمي على مستوى العالم خلال السنوات الأخيرة، إذ حول واضعو المعايير الدولية تركيزهم من الإصلاح في مرحلة ما بعد الأزمة إلى التنفيذ. وبالنسبة لنا، سيشكل ذلك أحد محاور التركيز التنظيمي الرئيسية خلال السنوات المقبلة، مع التركيز بشكل خاص على قيام الشركات بتطبيق نظام فعال لحوكمة الشركات و إدارة المخاطر. كما سنستمر في التركيز على تصنيف العملاء الملائم وملائمة المنتجات المعروضة. وسنولي المزيد من العناية والاهتمام لحماية أصول العملاء، ولاسيما في مواقف اتخاذ القرارات.

- سيحل تعزيز القدرة على المرونة السيبرانية للمجتمع الذي ننظمه ضمن الأولويات الرئيسية التي نركز عليها، إذ نسعى لضمان تهيئة شركاتنا وتجهيزها بما يلزم للتعامل مع مخاطر الأمن السيبراني عند ظهورها، ونتطلع إلى العمل عن كثب مع الجهات التنظيمية الأخرى من خلال الشركات العامة و الخاصة لضمان إدارة هذه المخاطر والتخفيف من تأثيرها بشكل فعال. وتكمن أحد السمات المشجعة في التطورات الأخيرة التي ظهرت في مجال التكنولوجيا التنظيمية، بقدرتها على تحفيز الكفاءات وخفض تكاليف الامتثال بالنسبة للكيانات التي ننظمها. وسنستمر في التعاون مع الشركات التي تقدم هذه الحلول من أجل فهم التكنولوجيا بشكل أفضل وتسهيل عملية التطور. كما أدى الاهتمام بالتكنولوجيا الجديدة إلى اعتبار محور الابتكار أحد الموضوعات الاستراتيجية بالنسبة لسلطة دبي للخدمات المالية خلال فترة خطة العمل.

- شهدنا قيام شركات الخدمات المالية، سواء على المستوى الدولي أو داخل مركز دبي المالي العالمي، بتبني تقنيات جديدة بصفة مستمرة. وقد أصبحت التكنولوجيا المالية الجديدة، أو «فينتك»، أحد المحاور الرئيسية التي تركز عليها سلطة دبي للخدمات المالية في السنوات الأخيرة، وستظل محورًا رئيسياً مع هذه التطورات المتوقعة في المستقبل. وبناء عليه، فإننا سنسعى إلى تسهيل وتشجيع تطوير تكنولوجيا جديدة داخل المجتمع الذي ننظمه، مع الحفاظ في الوقت نفسه على توافر الإجراءات الوقائية الملائمة.

وفي النهاية، فقد شهد عام 2018 انهيار شركة أبراج، وهي مجموعة كبرى للاستثمار في الأسهم الخاصة. لقد منحت سلطة دبي للخدمات المالية ترخيصًا لشركة أبراج كابيتال يخولها مزاولة أنشطة منظمة داخل مركز دبي المالي العالمي، بيد أنها لم تقم بتنظيم مجموعة أبراج القابضة المحدودة أو أبراج لإدارة الاستثمارات المحدودة، كما أنها لم ترخص صناديق الاستثمار في الأسهم الخاصة، حيث يقع مقر جميع هذه الكيانات المذكورة في جزر كايمان. لقد قامت سلطة دبي للخدمات المالية باتخاذ إجراء تنظيمي، وساعدت الجهات القائمة على عملية التصفية بهدف حماية مصالح المستثمرين في الصناديق المالية القائمة في جزر كايمان، وستظل ملتزمة باتخاذ هذه الإجراءات. لقد أجرت سلطة دبي للخدمات المالية التحقيقات، التي استمرت لفترة من الزمن، وذلك للتحر بشأن عدد من الأمور المتعلقة بشركة أبراج كابيتال ليمتد.

> وستستمر سلطة دبي للخدمات المالية في اتخاذ كل الإجراءات اللازمة في حدود سلطاتها لتعقب أي أدلة تثبت ارتكاب مخالفات بحق قوانين سلطة دبي للخدمات المالية ولوائحها في مركز دبي المالي العالمي.

وبالنظر إلى الأهمية التي تتمتع بها مجموعة أبراج كونها إحدى المجموعات الكبرى في مجال الاستثمار في الأسهم الخاصة في الشرق الأوسط وعلاقاتها بإماراة دبي، وفي حال توصلت السلطة، عقب التحقيقات التي يتم إجرائها، إلى وجود أي دروس مستفادة، فإننا سنضمن اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز الرقابة الإشرافية وضمان استمرارها، وسنلتزم كذلك بمراجعة نهجنا الرقابي القائم على المخاطر لضمان تحديد بعض سمات هذه القضية بشكل خاص. فضلًا عن ذلك ، سنعمل على مراجعة قدرة نظامنا على التعامل بشكل سليم مع الشركات التي تقدم الخدمات القانونية لبعضها البعض في أماكن مختلفة، الأمر الذي يجعل عملية الرقابة أكثر تعقيداً. وأخيرًا، فإن انهيارهذه الشركة سيؤثر على فكرنا بشأن حوكمة الشركات وتخصيص المسؤوليات بين الإدارة العليا للشركات، فضلاً عن إيجاد أفضل السبل التي يمكن من خلالها إسناد مسؤولية الامتثال داخل الشركات الخاضعة للتنظيم.

استنادًا إلى الاعتبارات المذكورة أعلاه، فإن الإنجاز والاستدامة و المشاركة والابتكار تشكل مواضيعنا الاستراتيجية للعامين 2020/2019. وترد مواضيعنا الاستراتيجية وأولوياتنا التنظيمية التي تستند إلى هذه المواضيع بشكل أكثر تفصيلًا في خطة عملنا.

وختامًا، أود أن أتقدم بالشكر لموظفينا على جهودهم الضخمة التي بذلوها في وضع خطتنا وتنفيذها يومًا بعد يوم. كما أود أن أعرب عن امتناني وتقديري لمجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية ورئيس المجلس للتوجيه والدعم المقدم من جانبهم خلال العمل على استراتيجيتنا. وأخيرًا، أتوجه بالشكر إلى الرئيس التنفيذي السابق، إيان جونستون، على مساهمته في ما وصلت إليه سلطة دبي للخدمات المالية على مر السنوات الماضية.

برايان ستايروولت

الرئيس التنفيذي

المواضيع الاستراتيجية

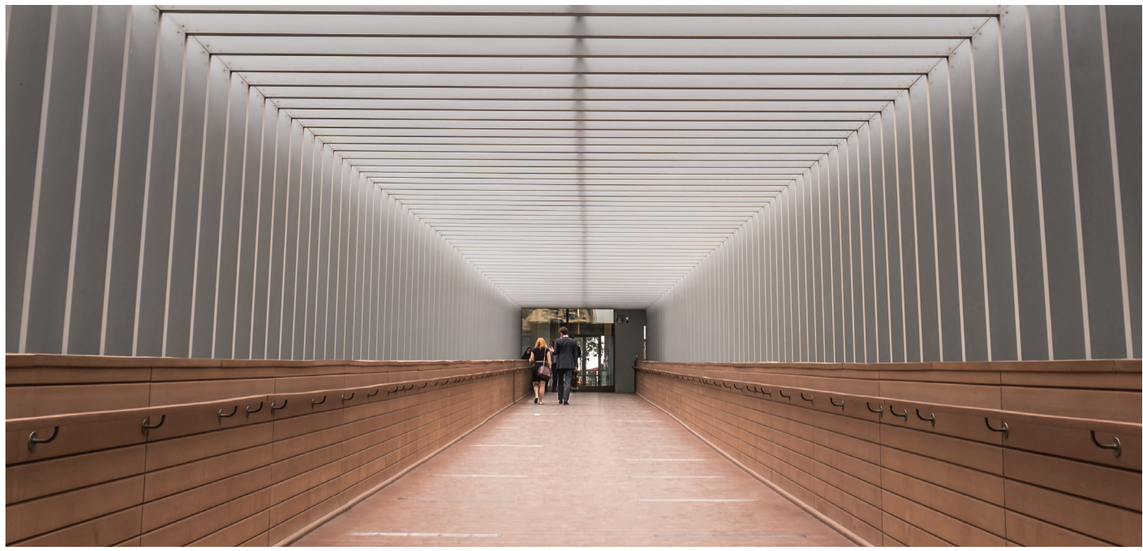

لقد جرى تحديد أربعة مواضيع استراتيجية من شأنها توجيه عملنا خلال العامين 2020/2019.

تشمل المواضيع الاستراتيجية، الإنجاز والاستدامة والمشاركة والابتكار، إذ تعكس هذه المواضيع السياق الذي نزاول فيه أعمالنا: التطور المستمر الذي يشهده مركز دبي المالي العالمي كمركز مالي وسلطة دبي للخدمات المالية كجهة تنظيمية في ضوء النمو الذي تشهده إمارة دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة. حيث يستمر نمو عدد منتسبي المركز، شأنهم في ذلك شأن حجم ونطاق الأنشطة التي نزاولها، وهو ما يستلزم توافر نهج تنظيمي دقيق قائم على المخاطر من أجل ضمان الاستخدام الملائم لمواردنا المحدودة.

خطة أعمال سلطة دبي للخدمات المالية 2019/ 2020		
رؤيتنا رسالتنا أسلوبنا التنظيمي		• أن نكون جهة منظمة مرموقة دوليًا تقود تطوير الخدمات المالية من خلال تنظيم متين وعادل. • تطوير وإدارة وتنفيذ تنظيم من الطراز العالمي للخدمات المالية ضمن مركز دبي المالي العالمي. • التقيد بالتنظيم الذي يستند على تقييم المخاطر وتجنب العبء التنظيمي غير الضروري
المواضيع الإستراتيجية الفعالة		
الإنجاز تنفيذ المهام الرئيسية باحتراف وفعالية	توفير تنظيم على طراز عالمي والتنفيذ الفعال له	• القيام بتجهيزات مكثفة والمتابعة بخصوص تقييمات برنامج تقييم القطاع المالي ومجموعة العمل المالي لتوفير أي دعم مطلوب للهيئات الأخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة. • التركيز على تنفيذ المعايير الدولية بشكل متناسب ويتلاءم مع مركز دبي المالي العالمي. • السعي لتبسيط كتيب القواعد إن أمكن. • اتخاذ إجراءات التنفيذ الملائمة والمناسبة.
	المحافظة على الجودة مع زيادة حجم مركز دبي المالي العالمي	• السعي لتحقيق الكفاءات دون أن يكون ذلك على حساب الجودة (مثل إدخال التحسينات اللازمة لبناء نظام مبني على تقييم المخاطر). • الإبداع في تقديم الإجراءات وحلول تكنولوجيا المعلومات كجزء من المحافظة على التميز التشغيلي.
الاستدامة تشكيل بيئتنا ومؤسستنا بشكل إيجابي على المدى الطويل	تعزيز المتانة والمرونة التنظيمية	• وضع إجراءات تنظيمية وغير تنظيمية واضحة وفعالة وقابلة للتطوير. • تطوير أنظمة أفضل لإدارة المعرفة، مطابقة عملية التوظيف والتطوير مع احتياجات القوى العاملة.
	دعم إستراتيجيات حكومة دبي ومركز دبي المالي العالمي	• العمل عن كثب والتعاون مع هيئات مركز دبي المالي العالمي من أجل دعم النمو المستدام للمركز. • الاستمرار في تحقيق التوافق مع مركز دبي المالي العالمي واستراتيجية حكومة دبي (الاقتصاد الإسلامي وغير ذلك).
	بناء قدرات المواطنين الإماراتيين	• الاستمرار في بناء القدرة التنظيمية من خلال برنامج قادة الغد التنظيميون. • السعي جاهدين لتحسين تمثيل المواطنين الإماراتيين في سلطة دبي للخدمات المالية.
	الغموض المتعلق بمناطق الاختصاص	• المحافظة على بذل الجهود لحل المسائل المستمرة المتعلقة بالحدود، ليتمكن المركز من النمو.
المشاركة المشاركة المدروسة والفعالة مع الشركاء الرئيسيين	الشركات الخاضعة للتنظيم والهيئات التنظيمية الرئيسية	• التنظيم بشكل متسق وشفافية وبناء على تقييم المخاطر. • دعم فهم النظام التنظيمي من خلال الاستمرار في تنظيم أنشطة التواصل. • المحافظة على علاقات جيدة مع الجهات التنظيمية في مناطق الاختصاص الأساسية وتطوير العلاقات في مناطق الاختصاص المتوقع زيادة أهميتها.
	الجهات التنظيمية الأخرى	• العمل مع (1) الجهات التنظيمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول مجلس التعاون والمنتديات الإقليمية؛ (2) الجهات التنظيمية في أفريقيا.
	السلطات في إمارة دبي والإمارات العربية المتحدة	• مواصلة بناء العلاقات مع الهيئات في إمارة دبي والإمارات العربية المتحدة. • العمل بشكل بناء مع الاستعانة بالخطط الموضوعة من قبل السلطات الإتحادية من أجل تعزيز القطاع المالي في دولة الإمارات.
	واضعو المعايير العالميون	• المحافظة على مركزنا بين أهم واضعي المعايير العالميين.
الابتكار اتباع نهج خلاق وتسهيلي كجهة تنظيمية وكمؤسسة	تسهيل تطوير التكنولوجيا المالية	• اتخاذ إجراءات لفهم المخاطر والفرص التي تفرضها التكنولوجيا المالية؛ والتعامل معها بالشكل المناسب. • دعم جهود الإمارات العربية المتحدة ودبي.
	أن تكون جزء من التطور المحرز في التكنولوجيا التنظيمية	• تحسين أنظمة الإنذار لتعزيز إجراءات التصدي للمخاطر الناشئة. • تسهيل تطوير حلول التكنولوجيا التنظيمية بقيادة المؤسسات الصناعية.
	العمل بذكاء	• تنفيذ استراتيجية التحول الرقمي بجميع أرجاء سلطة دبي للخدمات المالية، من أجل إنجاز أهداف حكومة دبي وأهداف سلطة دبي للخدمات المالية، بما في ذلك الاعتماد على تقييم المخاطر بشكل أكبر.

الأولويات التنظيمية		
الجريمة المالية	**السلوك**	**التوافق مع المعايير**
• توخي الحذر في معالجة جميع المسائل المتعلقة بالجريمة المالية. • تعزيز العلاقات القائمة مع الهيئات المحلية والاتحادية ذات الصلة لتقليل مخاطر الجريمة المالية.	• الاستمرار في التركيز على مخاطر السلوك (الأكثر وضوحًا بشكل عام وليس بشكل احترازي) مع إيلاء العناية المتحفظة المناسبة للشركات المتوقع نمو ميزانيتها بشكل سريع.	• إظهار التنفيذ الفعال للمعايير التنظيمية الدولية من خلال إجراءات برنامج تقييم القطاع المالي أو مجموعة العمل المالي. • الاستمرار في تحقيق التوافق مع معايير الاتحاد الأوروبي في المجالات ذات العلاقة. • الالتزام بتبسيط كتيب القواعد.

الخدمات المصرفية

يضم القطاع المصرفي بمركز دبي المالي العالمي 33 مصرف تجاري، وبلغت قيمة إجمالية الأصول 155 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من عام 2018.

ويعكس نجاح القطاع المصرفي بمركز دبي المالي العالمي التزامنا بضمان تحقيق التوافق بين نظامنا التنظيمي والمعايير الدولية. وتحقيقًا لهذه الغاية، فإننا سنواصل تنفيذ جدول أعمالنا المعني بالإصلاح التنظيمي المنبثق عن الأزمة المالية العالمية لعام 2008. ويشمل ذلك تطوير نظام لاتخاذ القرارات الخاصة بالمصارف القائمة في مركز دبي المالي العالمي وإجراء التغييرات النظامية المتبقية الأخرى والصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية.

في الوقت الذي يجري فيه العمل على جدول أعمال الإصلاح التنظيمي على قدم وساق، تباطأت وتيرة التغيير لدى واضعي المعايير الدولية، وتحول التركيز لينصب بشكل أكبر على التنفيذ والرقابة الفعالة.

وبالنسبة لسلطة دبي للخدمات المالية، تعد الرقابة الفعالة عاملًا رئيسيًا، مع التركيز بوضوح على الحوكمة الجيدة وإدارة المخاطر الفعالة.

وبدورها ستواصل سلطة دبي للخدمات المالية تبني نهج رقابي يعزز من هذه المعايير الدولية، بالتزامن مع تطبيق نظام تدخل مبكر وفعال لحماية القطاع المصرفي بمركز دبي المالي العالمي.

وتشمل أولوياتنا الرقابية فيما يتعلق بالقطاع المصرفي خلال فترة خطة العمل ضمان قيام المصارف القائمة في مركز دبي المالي العالمي بتنفيذ متطلبات السيولة تنفيذًا ملائمًا – مثل نسبة تغطية السيولة وصافي نسبة التمويل المستقر. وفقًا لمستوى تقبلنا للمخاطر، سنوجه المزيد من الاهتمام والمعاينة الدقيقة عن كثب للهيئات التي يعتبر أنها تحظى بأهمية نظامية سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي. ونسعى، فضلًا عن ذلك، لإتمام تنفيذ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، بما في ذلك تصنيف القروض المعلقة والأثر المترتب على رأس المال. وسنواصل رصد جودة الأصول ومخاطر التركز، كما سنسعى، في الوقت نفسه لتحقيق قدر أكبر من الاستفادة من تحسن نظم المراقبة وتحليلات المصارف التي نتولى تنظيمها والمخاطر المحتملة.

وتكمن إحدى المهام الرئيسية المسندة لنظام الرقابة المصرفية لدينا في تركيز عمليات الفحص التي نجريها على المخاطر الناشئة، ويتضمن ذلك استخدام تقنيات جديدة بالقطاع المصرفي، إذ نسعى لتحقيق توازن بين تعزيز الابتكار داخل القطاع المالي وتقليل المخاطر المحتملة التي قد تنشأ نتيجة الابتكار المالي. وأخيرًا، فإننا سنسعى إلى تعزيز علاقتنا بالجهات التنظيمية الرئيسية للمصارف على المستوى الإقليمي، في سبيل تعزيز وجود نهج تعاوني عند التعامل مع القضايا الإقليمية وتشجيع مشاركة المعلومات بين الجهات التنظيمية.

التأمين

يعد مركز دبي المالي العالمي مركزًا لـ 20 شركة لإعادة التأمين ويصل عدد وسطاء التأمين إلى 60. لقد واجه سوق التأمين على مدار السنوات الأخيرة عددًا من التحديات، ومن بينها الزيادة المحققة مقارنةً بالطاقة الاستعابية في سوق شركات إعادة التأمين العالمي وانخفاض أسعار الفائدة، وذلك على الرغم من كونها آخذة في الارتفاع، وصعوبة الظروف القائمة في مجال الأعمال على المستوى الإقليمي. لقد تم استدراك هذا الوضع جزئيًا من خلال التأمين الصحي ، والذي أصبح مصدرًا قيمًا لأعمال شركات مركز دبي المالي العالمي.

وفيما يتعلق بفترة خطة العمل، تشمل أولويات الرقابة لدينا تطوير و تنفيذ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17. وعلى الرغم من تأجيل عملية إدخال المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 لمدة عام، إلا أنه سيظل يمثل تغييرًا أساسيًا في صناعة التأمين وسيستغرق وقتًا طويلًا منا ومن وقت الشركات التي ننظمها. كما سنسعى للاستفادة من التحليلات التي يقوم بها القطاع بشكل أفضل من أجل إثراء نهجنا الرقابي القائم على المخاطر بالمعلومات، حيث يأتي ذلك تماشيًا مع نهجنا الرقابي الأوسع نطاقًا واتساقًا مع دافع التحول الرقمي. وسنجري، خلال فترة خطة العمل، مراجعة موضوعية حول تغطية تأمين التعويض المهني المطلوب إجراءه من بعض الكيانات التي ننظمها، بغرض تقييم إذا ما كانت هذه التغطية تخفف من حدة المخاطر بالشكل الذي نتوقعه حين نطالب الشركات بهذا الإجراء، وبالتالي تقديم معلومات كافية للقطاع بشأن هذه التغطية.

سنركز تركيزًا متزايدًا على الطبيعة المتغيرة لمخاطر الكوارث الطبيعية، للوقوف على الديناميكيات المتغيرة في مخاطر التأمين.

ويأتي هذا عقب زيادة تواتر وقوع خسائر كبيرة وتراكم المخاطر من خلال ارتفاع نسبة الاختراق التأميني، مع التركيز بصورة أكبر على معايير الإكتتاب في التأمين.

إدارة الثروات

لطالما كان قطاع إدارة الثروات مساهمًا رئيسيًا في النمو الذي حققه مركز دبي المالي العالمي على مدار السنوات الأخيرة، مع تحقيق إدارة الأموال المحلية نموًا قويًا.

سنستمر في تسهيل تطوير هذا القطاع من خلال تحسين عملية تسجيل وترخيص مديري الصناديق والصناديق المالية، فهدفنا هو توفير إجراءات فعالة ومجدية اقتصاديًا لمقدمي الطلبات الساعين إلى تأسيس أعمالهم وإنشاء صناديق مالية تتخذ من مركز دبي المالي العالمي مقرًا لها. سيتضمن ذلك توفير نماذج عبر الإنترنت لكافة مديري الصناديق والصناديق المالية من أجل تعزيز سلاسة عملية تقديم الطلبات.

كما سيستمر التركيز على طريقة إدارة الشركات التي ننظمها لأصول العملاء. وحيث أننا لا نتسامح مع حالات اختلاس أو سوء التصرف في إدارة أصول العملاء وأموالهم، فإننا نتوقع من جميع الشركات التي ننظمها المحافظة على تطبيق نظم وضوابط ملائمة لحماية أصول العملاء والفصل بينها. وسنعزز، خلال فترة خطة العمل، الوعي بين المجتمع الذي ننظمه بشأن التزاماتهم التنظيمية في هذا الشأن، وسنجري مراجعة موضوعية حول أصول العملاء.

كما سنقوم بمراجعة موضوعية فيما يتعلق بشركات إدارة الأصول التابعة لنا، وسنركز، على وجه الخصوص، على الشركات التي تمارس إدارة الأصول أو تقدم خدمات استشارية، وتوفر هذه الخدمات للصناديق الأجنبية، وهذا من شأنه أن يمكننا من تعزيز نهجنا الرقابي فيما يتعلق بهذه الكيانات والتحقق من قدرتنا على تقبل المخاطر التنظيمية لأي نشاط من هذا القبيل.

الأسواق

لا تتسامح سلطة دبي للخدمات المالية مع أي سوء تصرف يصدر من الأسواق المالية في مركز دبي المالي العالمي، ويشمل ذلك أي حالة من حالات التلاعب بالسوق أو التداول من الداخل أو أي نشاط آخر من شأنه أن يؤثر على مصداقية الأسواق المالية بمركز دبي المالي العالمي.

إن سلطة دبي للخدمات المالية ستواصل تعزيز تحقيق العدالة والشفافية والكفاءة في الأسواق، من خلال المراقبة المستمرة لنشاط التداول لرصد أي مخالفات، كما سنولي الأولوية لإجراء التحقيقات وأنشطة الإنفاذ في حالة وجود أي اشتباه موثوق بوقوع إساءة استخدام للسوق. سنستمر، علاوةً على ذلك، في العمل على رفع الوعي حول قانون قواعد سلوك السوق لدى الجهات المشاركة في القطاع وتطويرها.

إن النجاح الذي حققه مركز دبي المالي العالمي ليكون جهة رائدة لإدراج الصكوك على مستوى العالم سيظل يحظى بدعم سلطة دبي للخدمات المالية، من خلال مزاولتها لسلطة الإدراج المناطة بها، وسنستمر في العمل مع القطاع من أجل تسهيل إدراج الصكوك داخل المركز ليبقى أكبر مركز لإدراج الصكوك على مستوى العالم، وهو ما يعد أحد الجوانب الأساسية التي تعكس مساهمتنا في مبادرة دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي.

ويمثل القرار الصادر مؤخرًا عن شركة أرامكو السعودية القاضي باعتماد سعر النفط الخام العماني الصادر عن بورصة دبي للطاقة ليكون سعر البيع الرسمي المعتمد لشحنات النفط الخام الكبريتي المتجهة إلى آسيا، تطورًا إيجابيًا بالنسبة لمركز دبي المالي العالمي.

وستركز سلطة دبي للخدمات المالية بصورة أكبر على نشاط التداول المتزايد بأسواق النفط الخام التابعة لبورصة دبي للطاقة، مدعومةً في ذلك بحالة مؤشرها القياسي الجديد، إذ نسعى إلى الحد من إساءة استخدام السوق والحفاظ على انخفاضه بأدنى مستوى ممكن.

وعلى النحو نفسه، سنستمر في مراقبة ومعاينة أسواق عقود الأسهم المستقبلية في مركز دبي المالي العالمي، ولاسيما فيما يتعلق بالعقود المستقبلية حيث يتم تداول الأوراق المالية الأساسية في الخارج.

مكافحة غسل الأموال/ الجرائم المالية

نظرًا لطبيعة ونطاق الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي، ومكانة دبي كمركز إقليمي رائد لأنشطة التداول والتجارة، فإن مكافحة غسل الأموال/ الجرائم المالية تمثل إحدى الأولويات الرئيسية لدى سلطة دبي للخدمات المالية، وستظل برامج مكافحة غسل الأموال/ الجرائم المالية تشكل جزءًا لا يتجزأ من الدور الرقابي الذي نضطلع به تجاه الكيانات المرخصة.

ستعمد سلطة دبي للخدمات المالية إلى استخدام عدة أدوات من أجل تحديد مخاطر مكافحة غسل الأموال/ الجرائم المالية والحد منها، ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر، الاستعراضات المكتبية وتقييم المخاطر في الموقع والمراجعات الموضوعية والتزامات رفع التقارير مثل التقارير السنوية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال.

فضلًا عن برامجنا المنتظمة المعنية بالتخفيف من مخاطر مكافحة غسل الأموال/ الجرائم المالية، ستخضع دولة الإمارات للتقييم المتبادل لمعايير مجموعة العمل المالي (فاتف)، وتولي سلطة دبي للخدمات المالية الأولوية لعملية الاستعداد لهذا التقييم، وتقوم بالتعاون مع السلطات بالإمارات العربية المتحدة لأجل هذا الغرض. وستركز إجراءات الاستعداد على ما يلي:

- التحقق من قيام المجتمع الذي ننظمه بتنفيذ التغييرات التي قمنا بها على نظامنا المعني بمكافحة غسل الأموال؛
- إعداد نهج قائم على المخاطر للرقابة على مخاطر مكافحة غسل الأموال/ الجرائم المالية؛
- المشاركة بشكل أكبر مع المجتمع الذي ننظمه فيما يتعلق بهذه المخاطر.

فعلى نطاق المؤسسة، سيكون الاستعداد للتقييم المتبادل لمعايير مجموعة العمل المالي ومسارات العمل ذات الصلة إحدى الأولويات الرئيسية خلال فترة خطة العمل.

التكنولوجيا المالية والصمود السيبراني

تستمر التكنولوجيا المالية الجديدة في التطور والتغير بشكل مستمر على المستويين المحلي والعالمي.

وتعي سلطة دبي للخدمات المالية الدور الهام الذي يمكن أن يمارسه الابتكار والتكنولوجيا في تعزيز قدرة قطاع الخدمات المالية على خدمة الاقتصاد الأوسع نطاقًا. وستواصل سلطة دبي للخدمات المالية العمل على تسهيل تطوير التكنولوجيا المالية الجديدة داخل مركز دبي المالي العالمي، وسنعمل على الحفاظ على علاقة عمل قوية مع فينتك هايف في مركز دبي المالي العالمي، وذلك بتقديم الدعم لبرامج تسريع الأعمال ومقابلة الشركات الناشئة التي ترغب في الحصول على ترخيص لخدمات مالية وتقديم المساعدات غير الرسمية متى تطلب الأمر ذلك. سنعمل كذلك مع الجهات التنظيمية على المستويين الإقليمي والدولي فيما يتعلق بالتكنولوجيا المالية، وسنعمل استنادًا إلى الاتفاقيات التي أبرمناها بالفعل، ومن بينها مشاركتنا في الشبكة العالمية للابتكار المالي التي أنشئت مؤخرًا (NIFG).

تساعد التطورات التكنولوجية بشكل متزايد من المشاركين في السوق الوفاء بالتزاماتهم التنظيمية، كما تساعد الجهات التنظيمية على رصد نشاط السوق.

وتساعد هذه التطورات، والتي يشار إليها عادةً باسم التكنولوجيا التنظيمية، في زيادة كفاءة التدفق التشغيلي وإعداد رؤى جديدة للمخاطر وغيرها من المزايا التي تعود بالنفع على المشاركين في السوق والجهات التنظيمية. تبنت سلطة دبي للخدمات المالية التكنولوجيا التنظيمية، وستظل ملتزمة بها؛ فعلى المستوى الداخلي، سنطبق هذه التكنولوجيا من خلال برنامج التحول الرقمي لدينا، أما على المستوى الخارجي، فسنواصل العمل مع الشركات القائمة في مركز دبي المالي العالمي التي تقدم حلول التكنولوجيا التنظيمية، من أجل فهم التطورات وتسهيل إحراز التقدم وتقييم كيفية هذه التكنولوجيا في تغيير نهجنا التنظيمي.

أدى الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا من قبل المجتمع الخاضع للتنظيم إلى جلب العديد من الكفاءات، مما أدى إلى تغيير طبيعة المخاطر التي تواجه بعض الكيانات.

وتؤدي زيادة تواتر حالات الهجوم السيبراني في قطاع الخدمات المالية بشكل خاص ، إلى لزوم رفع القدرة على الصمود السيبراني لدى المجتمع الخاضع للتنظيم. أنشأت سلطة دبي للخدمات المالية مؤخرًا، من أجل التعامل مع السمات المتغيرة للمخاطر، وحدة المخاطر التشغيلية والتقنية داخل قسم الرقابة، بما يؤكد تركيزنا الرقابي المتزايد على هذه المخاطر.

سنولي، خلال فترة خطة العمل، المزيد من التركيز الرقابي على قدرة المجتمع الخاضع للتنظيم في تحقيق الصمود السيبراني.

وتتوقع سلطة دبي للخدمات المالية أن يكون لدى المجتمع الخاضع للتنظيم ضمانات كافية لحمايته من أي مخاطر هجوم سيبراني، فضلًا عن استعداده بالشكل الكاف للتصدي لحالات الهجوم ، ويتضمن ذلك اضطلاع هيئة إدارية بممارسة الدور الرقابي الملائم لإدارة المخاطر السيبرانية للتحقق من تطبيق الشركات لخطة الصمود السيبراني، كما سيتضمن تركيزنا على المخاطر السيبرانية تطوير التوجيه القائم على مستوى القطاع بشأن هذه المخاطر وإجراء مراجعة موضوعية حول الأمن السيبراني والمقرر الانتهاء منها أثناء فترة خطة العمل.

التدقيق

ستواصل سلطة دبي للخدمات المالية إجراء برنامج التفتيش على المدققون في الشركات الخاضعة للتنظيم.

أثيرت بعض المخاوف في العديد من البلدان الأخرى بشأن جودة أعمال التدقيق، ومدى استقلالية هذه الأعمال بالنظر إلى الخدمات الأخرى التي تقدمها بعض شركات التدقيق، وستدرس سلطة دبي للخدمات المالية بدورها المخاطر التي قد تنشأ عن هذا الوضع لتطال سلامة أسواق مركز دبي المالي العالمي، كما سنستمر في المشاركة الفعالة في أعمال المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين، وذلك فضلًا عن استمرارنا في مراقبة جودة عملية التدقيق لدى الكيانات المدرجة، مع التركيز على وجه الخصوص على عملية إعداد التقارير السنوية والترتيبات المعنية بحوكمة الشركات.

مراجعات كتيب القواعد

تظل أبواب سلطة دبي للخدمات المالية مفتوحة أمام الأعمال التجارية عندما يتعلق الأمر بالتكنولوجيا المالية الجديدة، ونستمر في استكشاف كيف يمكن لنظامنا التنظيمي أن يستوعب نماذج أعمال جديدة ومبتكرة.

وتشكل الإنجازات الأخيرة، ومن بينها تطوير أنظمة التمويل الجماعي وإرساء برنامج رخصة اختبار الابتكار ومشاركتنا المتعلقة بغينتك هايف في مركز دبي المالي العالمي، أسس نسترشد بها ونضيف إليها خلال فترة خطة العمل، ويشمل ذلك توسيع نطاق نظام التمويل الجماعي حتى يتسنى تمويل أنواع مختلفة من الأصول. ومع النمو الذي شهدته الأصول الرقمية مؤخرًا (مثل السندات الرقمية والعملات المشفرة)، فإننا نعتزم تطوير نظام تنظيمي للأصول الرقمية، وسنتبنى، عند التعامل مع التكنولوجيا الجديدة، نهجًا تنظيميًا يسمح بالابتكار مع ضمان الالتزام الصارم بمتطلبات سلطة دبي للخدمات المالية المتعلقة بالترخيص والتحوطية والسلوك.

يظل تعامل الكيانات الخاضعة للتنظيم مع أصول العملاء محورًا أساسيًا ينصب عليه التركيز التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية.

وسنقوم بمراجعة نظام أصول العملاء لدينا خلال فترة خطة العمل، من أجل تحديد الفجوات والثغرات التي تتخلل نظامنا الحالي وتعديل كتيب القواعد على هذا الأساس. فضلًا عن ذلك، سنقوم بمراجعة نظامنا بحسب متطلبات واضعي المعايير الدولية حتى يتسنى لنا التحقق من امتثال نظامنا بأفضل الممارسات العالمية. وأخيرًا، سنسعى إلى إبلاغ الشركات والمدققون بشأن توقعاتنا فيما يتعلق بالتعامل مع أصول العملاء، من خلال عقد جلسات للتوعية، من أجل تعزيز مستوى الامتثال بالهدف المنشود من وراء نظامنا التنظيمي.

كما أننا سنستحدث في عامي 2020/2019 قواعد جديدة بشأن المنتجات ذات الرافعة المالية العالية لمستثمري التجزئة.

وعادةً ما تتسم هذه المنتجات بطابع المضاربة وهيكلها المعقد، والتي تسفر في الغالب عن تعرض المستثمرين في مجال تجارة التجزئة لمنتجات يكون من غير المرجح لها أن تحقق أهدافها المتعلقة بالإدخار والاستثمار على المدى الطويل. ولهذا، فإن نظامنا التنظيمي سيهدف إلى ضمان القيام بالإفصاح الملائم عن مخاطر هذه المنتجات بشكل أفضل، والزام أن تلائم هذه المنتجات مع احتياجات مستثمري التجزئة، والتحقق من أن الشركات التي تعرض هذه المنتجات لديها الأنظمة والضوابط الملائمة.

التنفيذ

كوننا جهة تنظيمية قائمة على تقييم المخاطر، فإن أولويات التنفيذ لدينا تتوافق مع منهاج تحمل المخاطر التنظيمية، ولهذا فإننا سنولي الأولوية للإجراءات المتعلقة بالتحقيقات والإنفاذ أنشطة معينة.

وتشمل:

- الجرائم المالية مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحالات الخرق المتعمد لعقوبات الأمم المتحدة أو أي حالات خرق للقانون الإتحادي؛
- أي حالة من حالات سوء استخدام السوق في التداول، مثل التلاعب بالسوق والتداول من الداخل؛
- الاختلاس أو سوء إدارة أصول العملاء؛
- تضليل أو خداع سلطة دبي للخدمات المالية أو عرقلة سير التحقيقات التي تتم على مستوى السلطة.

ومن أجل المحافظة على سلامة الأسواق المالية في مركز دبي المالي العالمي وتعزيز الثقة في قطاع الخدمات المالية التي يقدمها مركز دبي المالي العالمي، نسعى لتطبيق غرامات مالية كبيرة في حال ارتكاب مخالفات هامة للوائحنا، من شأن هذه الطبيقات أن تعزز من الأثر الرادع المترتب على إجراءات الإنفاذ المطبقة و أن تساعدنا على تقديم رؤيتنا لتنظيم متين وعادل. كما سنسعى لتحسين توقيت التحري والشفافية في عملية الإنفاذ والنتائج المترتبة عليه، لبث الطمأنينة والثقة في السوق.

التحول الرقمي

لازال دافع سلطة دبي للخدمات المالية في تشجيع الابتكار وتبني تكنولوجيا جديدة تحقق قدر أكبر من الكفاءة، يحشد الكثير من الاهتمام.

فعلى مستوى المؤسسة، سوف يشكل التحول الرقمي أولوية رئيسية خلال فترة خطة العمل، وذلك تماشيًا مع مبادرة دبي الذكية. كما ستسعى سلطة دبي للخدمات المالية إلى تحقيق الريادة في مواكبة التطورات في مجال التكنولوجيا التنظيمية ودمج هذه التطورات بعملياتنا لتعزيز نهج السلطة القائم على المخاطر.

ومن بين المبادرات الموجهة لتحقيق هذه الأهداف مبادرة المعاملات غير الورقية التي أطلقتها سلطة دبي للخدمات المالية تماشيًا مع مبادرة «دبي الذكية»، والتي تهدف إلى الاستغناء عن الحاجة في استخدام الورق بحلول 2012. وبنهاية عام 2019، ستكون سلطة دبي للخدمات المالية قد تخلصت من أكثر من 80% من الطابعات لديها. بالإضافة إلى تحسين العمليات والإجراءات لديها وأتمتتها والاستفادة من الذكاء الاصطناعي في عدد من المجالات لتحفيز تحقيق نتائج فعالة في السلطة وتحديد المخاطر التنظيمية ومؤشرات الإنذار المبكر بشكل أفضل. وفي سبيل تعزيز العلاقة بين السلطة والجهات المعنية، سنولي المزيد من الاهتمام للتجربة التي يمر بها المستخدم النهائي من خلال عملية التحول الرقمي الخاصة بنماذج الترخيص وعمليات إصدار الرخص التي تتم عبر الإنترنت.

تماشيًا مع تركيز السلطة المتزايد على المخاطر التشغيلية والأمن السيبراني للمجتمع الذي ننظمه، تعمل سلطة دبي للخدمات المالية على تحسين قدراتها في ما يتعلق بالمرونة السيبرانية، حيث تتضمن المبادرات القائمة في هذا المجال رفع معدل استخدام الذكاء الاصطناعي من أجل رصد النُظم بشكل أفضل والكشف عن المخاطر وضمان توفير أعلى مستويات الحماية لشبكة سلطة دبي للخدمات المالية. علاوةً على ذلك، سنعزز من تدابيرنا الأمنية المتعلقة بنظام إعداد التقارير الاحترازية الإلكتروني،فضلاً عن تدابير حماية البيانات لدينا للمحافظة على أمن المعلومات الخاصة بالشركات التي تحتفظ بها سلطة دبي للخدمات المالية.

تعزيز القدرات الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة

تلتزم سلطة دبي للخدمات المالية التزامًا راسخًا بتطوير القدرات التنظيمية في دولة الإمارات العربية المتحدة. حيث شكل مواطنو الدولة، النسبة الأكبر عددًا بين جميع الجنسيات العاملة في سلطة دبي للخدمات المالية وكذلك بين الموظفين المختصين بتنظيم الخدمات المالية.

2006

لازال برنامج قادة الغد التنظيميون الذي يمتد على مدار عامين، والذي تم تأسيسه منذ 2006، يسهم بشكل كبير في هذا الصدد.

2018

رحبت السلطة في عام 2018 بدفعة جديدة تضم خمسة خريجين متفوقين من جامعات رائدة من جميع أنحاء الدولة.

ويضطلع خريجو برنامج قادة الغد التنظيميون بمسؤوليات أكبر داخل السلطة وعلى مستوى دولة الإمارات بشكل أوسع. وتستمر سلطة دبي للخدمات المالية في بذل جهود لتنمية القدرات الوطنية، تهدف من خلالها لتسهيل التقدم الوظيفي بين حديثي التخرج وبالتالي توليهم مناصب عليا في السلطة.

الإنجاز حسب خطة العمل

في كل عام، تصدر سلطة دبي للخدمات المالية تقريرًا سنويًا تسلط فيه الضوء على أنشطة السلطة والإنجازات التي أحرزتها خلال العام السابق. ويُعد التقرير السنوي في جوهره تقريرًا مرحليًا حول الإنجاز المُحرَز مقارنة بخطة العمل.

بالإضافة إلى التقرير السنوي، تبين «إنجازات سلطة دبي للخدمات المالية» وهي نشرة إخبارية سنوية – التطورات التنظيمية وغير التنظيمية وغير ذلك من الأنشطة التي تقوم بها سلطة دبي للخدمات المالية.

تقوم سلطة دبي للخدمات المالية بنشر أخر المستجدات والإشعارات والأخبار الصحفية على موقعها الالكتروني باستمرار. وتكون نشرات السلطة متوفرة عادة باللغتين العربية والإنجليزية.

للاشتراك في نشرات سلطة دبي للخدمات المالية، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني. www.dfsa.ae.

للاستفسارات العامة

هاتف: 1500 362 4 (0) 971+ الموقع الالكتروني: www.dfsa.ae